إنعكاسات تطبيق مدخل الهندسة المالية
في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية
محمد زكي فاضل حسن

الملخص :

يهدف البحث إلى التعامل مع مشكلات الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية من خلال استخدام مدخل الهندسة المالية، وذلك من خلال التعرف على طبيعة الإفصاح المحاسبي وبيان أثر الهندسة المالية على زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية بهدف زيادة وتداولها.

خلص الباحث إلى بيان قدرة الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية من خلال عرض مشكلات الإفصاح المحاسبي ومقترحات العلاج مع تقديم مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح عن الصكوك المالية ودورها في الإفصاح عن مخاطر الصكوك.

Abstract

The research aims to deal with the disclosure of the accounting for financial instruments through the use of entrance of financial engineering problems, and through the identification of the nature of the accounting disclosure statement and the impact of financial engineering to increase the quality of accounting disclosure for financial instruments in order to increase circulation.

Researcher concluded the statement of financial engineering's ability to increase the quality of accounting disclosure for financial instruments through the presentation and disclosure of accounting treatment with proposals to submit a proposal to the entrance of the role of financial engineering in the disclosure of financial instruments and their role in the disclosure of risk instruments problems.

مشكلة البحث :

نظراً لحداثة العهد بالصكوك المالية وعدم نضجها بالشكل الكافي، وكذلك تعدد وتنوع الأطراف المتعاملة بالصكوك واحتياجاتها من المعلومات، وكذلك نوعية وطبيعة العلاقة بين المؤسسات المالية والأطراف الخارجية المتعاملة بالصكوك، أدى إلى عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسات المالية المنوط بها إصدار الصكوك المالية، وذلك لتلبية احتياجات المستفيدين فلابد أن تتم زيادة جودة الإفصاح المحاسبي لهذه الصكوك، لكي يتمكن المودع صاحب الصك من تقيم أداء الصك وكذلك تقيم أداء المؤسسات المالية التي تقوم بإصدار الصكوك مما يساعد علي تداول هذه الصكوك و تلبية احتياجات المستفيدين وذلك من خلال تطبيق مدخل الهندسة المالية.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى التعامل مع مشكلات الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية من خلال استخدام مدخل الهندسة المالية، وينتج عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على طبيعة الإفصاح المحاسبي.

٢-بيان أثر الهندسة المالية على زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية. بهدف زيادة وتداولها.

فروض البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة فرض البحث كما يلي: قدرة الهندسة المالية على التعامل مع مشكلات الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية من خلال استخدام مدخل الهندسة المالية.

أهمية البحث :

ويمكن إبراز أهمية البحث فيما يلي :

(١) تتبلور أهمية البحث في التأكيد علي أهمية التوسع في تطبيق مفهوم الهندسة المالية والاستفادة منها في تحقيق الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، مما يؤدي إلى إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك المالية ضمن أطر السياسة النقدية، بما يساهم في امتصاص السيولة، ومن ثم خفض معدلات التضخم، و إتاحة الفرصة أمام المؤسسات المالية لإدارة السيولة الفائضة لديها وإعادة تدوير الأموال المستثمرة دون الحاجة للانتظار، حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على آجالها المختلفة، لأن التصكيك يساعد على تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول تتصف بالسيولة.

(٢) يختلف نطاق وحدود الإفصاح المحاسبي للصكوك المالية تبعا لطبيعة نشاط ومخاطر الصك، مما يتضح حاجة الصكوك المالية إلي زيادة درجة الإفصاح المحاسبي.

منهج البحث :

يستخدم الباحث في إعداد هذا البحث كلاً من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، حيث أستخدم الباحث المنهج الاستقرائي الذي يعتمد على المصادر التاريخية للبيانات للوصول إلى الإطار النظري للبحث، وفى تحديد فروض الدراسة، و استقراء الواقع وملاحظة الوضع القائم وتحليله وبيان أوجه القصور به، وذلك من خلال استقراء مشاكل تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي التي تتعرض لها الصكوك المالية وأنواعها. كما أستخدم الباحث المنهج الاستنباطي والذي يتم استخدامه في اختبار فروض الدراسة وفى تحديد واستخلاص دور الهندسة المالية في معالجة مشاكل تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية لزيادة تداولها.

خطة البحث : يتكون البحث مما يلي:

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية وتحديات الهندسة المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري لهندسة الإفصاح عن الصكوك المالية.

المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث.

الفصل الثاني: أثر استخدام الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية.

المبحث الأول: مشاكل تطبيق الجودة في الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية.

المبحث الثاني: مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح عن الصكوك ومخاطرها.

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية وتحديات الهندسة المالية

مقدمة

بعد قيام الثورة الصناعية وظهور الشركات المساهمة العامة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات، ظهرت الحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات هذه المعلومات لا يمكن توفيرها إلا من خلال القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي.

وكان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، وهذا الانفصال الذي اوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة معينه.

كما أن التغيرات والتطورات التي حدثت في البيئة المصرية في الفترة الأخيرة كان لها الأثر البالغ في زيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات والشركات العاملة في البيئة المصرية، وهي متطلبات خاصة بالقوانين التشريعية، ومتطلبات خاصة ببورصة الأوراق المالية، إلا إنه من الملاحظ بأن التقارير والقوائم المالية غير كافية لتلبية احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات وفي حاجة إلي تطويرها وزيادتها.

وتهدف معايير المحاسبة المصرية والدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي إلي تحقيق التوحيد والتنسيق، وتمثل مؤشرات لما يجب أن يكون عليه التطبيق العلمي للمحاسبة، و كذلك فهي تمثل حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق ويجب عند بنائها مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة، فلا يكفي أن تكون المعايير متسقة منطقيا، وإنما يجب أن تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي.

وسوف يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري لهندسة الإفصاح عن الصكوك المالية.

المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث.

المبحث الأول: الإطار النظري لهندسة الإفصاح عن الصكوك المالية

نتناول فيما يلي مفهوم الصكوك المالية، و التعرف على طبيعة الهندسة المالية و الإفصاح عن الصكوك وذلك على النحو التالي :

(أ) مفهوم الصكوك

تم تعريف الصكوك المالية بالكثير من التعاريف أهمها ما يلي :

- عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي الصكوك بأنها " إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي".

- وعرفت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك المالية بأنها" وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان، أو منافع، أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب".

-و عرف قانون الصكوك المصري: الصكوك بأنها أوراق مالية رسمية متساوية القيمة، تصدر لمدة محددة لا تزيد عن خمس وعشرين عاماً، على أساس عقد شرعي وتصدر بالجنيه المصري أو بالعملات الأجنبية عن طريق الاكتتاب العام أو الخاص، وتمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات (صكوك الإجارة)، أو في ملكية موجودات مشروع استثماري معين (صكوك المضاربة والمشاركة والوكالة بالاستثمار)، أو في ملكية بضاعة مرابحة أو تكلفة عين مصنعة أو سلعة، وما يتحول إليه ذلك من دين نقدي أو سلعي (صكوك التمويل)، وفقاً لما تحدده نشرة الإصدار.

ويرى الباحث ومن خلال استعراض التعريفات السابقة للصكوك المالية أنه يمكن تعريف الصكوك بأنها "وثائق متساوية القيمة، تمثل حقوق ملكية، شائعة في أصول أو أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، أو خليطاً من ذلك، قابلة للتداول بشروط معينة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ".

تبرز أهمية الهندسة المالية كأداة مناسبة لإيجاد منتجات وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين المصداقية والكفاءة الاقتصادية، خاصة في ظل ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما يفرضه من ضغوط تنافسية حادة على المؤسسات المالية الإسلامية من قبل نظيراتها التقليدية.

(ب) طبيعة الهندسة المالية

تعتبر الهندسة المالية مصدرا من مصادر الإبداع والابتكار الذي تحتاج إليه المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وبخاصة المصارف، من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للعملاء، الأمر الذي يضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل بيئة تسودها التنافسية.

وتعرف الهندسة المالية على أنها " مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.

ويرى الباحث بأنه يمكن تعريف الهندسة المالية بأنها : فن صياغة المدخلات المالية لتلبية احتياجات وميول مستخدمي الأموال من خلال عمليات تطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقة ومبدعة للمشكلات المالية، بهدف خفض التكاليف وزيادة العائد.

ويحقق تطبيق الهندسة المالية كثيرا من المزايا ومن أهمها:

(١)زيادة قدرة المؤسسات المالية التنافسية من خلال تلبية الاحتياجات المتزايدة لطالبي التمويل، وبالشكل المناسب، من خلال هندسة وتصميم تمويلات خاصة بالمشروعات الصغيرة، وأخرى خاصة لمشروعات قطاع معين، وتمويلات ممنوحة لمحدودي الدخل وبذلك تشمل الفائدة جميع الأطراف.

(٢) الإفصاح : ويقصد به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها أو تطويرها وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها.

ويرى الباحث أن مزايا الهندسة المالية تجعلها من أقوى المناهج العلمية المستخدمة في تطوير وابتكار الأدوات المالية المستحدثة وعلى رأسها الصكوك المالية مما يزيد من قوة الصكوك المالية في المنافسة مع الأدوات المالية التقليدية.

(ج) طبيعة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يتغير الإفصاح المحاسبي بتغير مفهوم ومتطلبات البيئة التي يعمل من خلالها طبقا لمجموعة من العوامل المختلفة، كما أن درجة الإفصاح تتوقف علي الهدف من التقارير المالية وعلي كمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير والقوائم المختلفة ومستويات الإفصاح المحاسبي مما أثر علي تعدد اتجاهات تعريف الإفصاح المحاسبي، ويصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستواه الذي يحقق لكل طرف من الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال.

ويقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

يهدف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية إلى تقديم البيانات و المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة و صحيحة و ملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات وهناك اتجاهين في بيان أهداف الإفصاح المحاسبي:

الأول : الاتجاه التقليدي في الإفصاح :وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيعمل على تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف

بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذالك كله حماية لهذا لمستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

الثاني : الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح : ويهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

ويرى الباحث : أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمنشاة التي تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وأن الهندسة المالية تسعى إلى زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية عن طريق تطبيق معايير الإفصاح المصرية والدولية في الإفصاح عن الصكوك المالية من خلال العمل على جعلها ملائمة لواقع التطبيق العملي في المؤسسات المالية التي تقوم بإصدار الصكوك المالية في البيئة المصرية.

وسيقوم الباحث في المبحث الثاني باستعراض الدراسات السابقة في مجال الدراسة.

المبحث الثاني

عرض وتقييم الدراسات السابقة في مجال البحث

تمهيد :

تناولت بعض الدراسات العربية والأجنبية موضوع الإفصاح المحاسبي، ويمكن عرض بعض أهم هذه الدراسات، حيث قام الباحث بالإطلاع على الدراسات

السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث، وسوف يقوم باستعراض تلك الدراسات، وذلك محاولة من الباحث في الحصول على دراسة متكاملة تتعلق بزيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية من خلال آليات الهندسة المالية.

وسوف يتم التركيز في هذا المبحث على النقاط الرئيسية التالية :

أولاً : عرض الدراسات السابقة في مجال الدراسة.

(أ) دراسة د. قيصر علي عبيد الفتلاوي (٢٠١٥)

" دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى : تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط عمل أسواق الأوراق المالية و ترشيد قرارات الاستثمار من خلال توضح مدى ارتباط دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية بترشيد قرار الاستثمار وذلك بالإجابة على التساؤلات التالية:

(١) هل يوجد تأثير للإفصاح عن المعلومات المحاسبية و في سوق الأوراق المالية على ترشيد قرار الاستثمار؟

(٢) هل يساهم الإفصاح المحاسبي في مقارنة تقييم أداء الشركات من خلال المعلومات المعلنة؟

وخلصت الدراسة إلى:

(١) ضرورة تعزيز دور الجهات الرقابية للحفاظ على استقرار سوق الأوراق المالية و منع الممارسات الخاطئة و التأكيد على الإفصاح و الشفافية.

(٢) تدريب الموظفين العاملين في سوق العراق للأوراق المالية و الشركات المدرجة فيه لزيادة مهاراتهم في منع حدوث الأخطاء في التقارير و القوائم المالية .

(٣) مراعاة المهنية و الموضوعية في نشر المعلومات دون أي مبالغات.

(٤) ضرورة تقديم المعلومات للمستفيدين بالوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

(ب) دراسة د بن علي بلعزوز (٢٠١٣)

" الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة ومبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية كمدخل لإرساء الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية"

هدفت الدراسة إلى بيان كيفية مساهمة تطبيق معايير المحاسبة ومعايير الضبط والحذر في دعم حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية وتفعيلها، وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي :إلى أي مدى تساهم متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية ومبادئ مجلس الخدمات المالية في دعم مبادئ حوكمة الشركات بالمؤسسات المالية الإسلامية ؟

وخلصت الدراسة إلى:

(١) أن نظام حوكمة الشركات الجيد يحتاج إلى مستوى معين من الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وهذا ما تفي به متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية، ولكن عدم إلزامية تطبيق هذه المعايير في المؤسسات المالية الإسلامية قد ينتج عنه اختلاف في كمية وطرق الإفصاح عن المعلومة المالية.

(٢) الالتزام بمتطلبات الإفصاح طبقاً لتعليمات الهيئة والمجلس بغية تفعيل نظام الحوكمة للحد من التلاعب والفساد الإداري والمالي .

(ج) دراسة د عمر فريد شقور (٢٠١٣)

" الشفافية المحاسبية في البنوك الإسلامية الأردنية والعوامل المؤثرة فيها ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشفافية المحاسبية في البنوك الإسلامية الأردنية، وتحليل العوامل المؤثرة فيها عن طريق قياس الشفافية المحاسبية من خلال أربعة مقاييس هي: الحاكمية المؤسسية وعدم ممارسة إدارة الأرباح والإفصاح المحاسبي وتطبيق معايير التدقيق الداخلي.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة زيادة الاهتمام بالشفافية المحاسبية من قبل هيئة الأوراق المالية، عن طريق إيجاد الطرق المناسبة للحد من استخدام الأساليب التي تخفض من الشفافية المحاسبية وتشجيع استخدام وتطبيق المبادئ والمفاهيم التي تزيد من درجة الشفافية المحاسبية في البنوك والشركات الأردنية، وضرورة إنشاء جمعية للمدققين الداخليين تهتم بمصالحهم وتحافظ على حقوقهم.

(د) دراسة د. عادل صالح مهدي الراوي (٢٠١٣)

" مدى تطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (١) في المصارف العراقية الإسلامية – المصرف العراقي الإسلامي"

هدفت الدراسة إلى تمكين المتعاملين مع المصرف العراقي الإسلامي سواء كان الجمهور أو الجهات الأخرى من معرفة الأنشطة الإسلامية المختلفة وفقا لما جاء بالفكر المحاسبي الإسلامي ومن خلال تطبيق معيار العرض والإفصاح رقم (١)، لكي يتمكن المصرف من تقديم خدماته بالشكل المطلوب.

وخلصت الدراسة إلى :

١. ضرورة العمل على تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية في عرض القوائم المالية.
٢. على إدارة المصرف العراقي الإسلامي العمل وبكل جدية بتطبيق مبدأ الإفصاح وبالشكل الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية والاستفادة من خبرات المصارف الإسلامية في البلدان العربية والإسلامية.

(هـ) دراسة د.علي الزعبي ، د. فارس القاضي د. ليث العريان (٢٠١٣)

"نحو تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الأردنية لزيادة جودة الإفصاح عن الأدوات المالية، وتقديم المقترحات اللازمة لذلك.

(١) أن المتطلبات اللازمة للتحول إلى تطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية متوفرة في البنوك الإسلامية الأردنية.
وخلصت الدراسة إلى:

(٢) يجب مساعدة البنوك الإسلامية في تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من خلال إعطاء الحرية للبنوك والشركات المالية الإسلامية من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة المالية الإسلامية، وعدم تقييدها بضرورة إخراج بياناتها المالية فقط وفقا لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية، مما يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح عن الأدوات المالية.

(و) دراسة د .مجدي احمد الجعبرى (٢٠١٢)

" الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية "

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية ثم استعراض مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقا لمعيار المحاسبة الدولي الأول وكذلك تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي من خلال استعراض لقوائم إحدى هذه الشركات.

وخلصت الدراسة إلى:

١. ضرورة إلزام الشركات السعودية المدرجة بالسوق المالي السعودي بإعداد القوائم المالية وفقا للأسس والقواعد التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي الأول .
٢. أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبيين الدوليين عند إعداد القوائم المالية لهذه الشركات لأن ذلك يوفر معلومات تكفى لتلبية احتياجات المستفيدين من القوائم المالية.

(ز) دراسة Mah’d Al-jabali1 & Haider Mohammad Ali (2014)

"Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists : Financial Speculation in Companies"

هدفت الدراسة إلى قياس وتحديد متطلبات الإفصاح في شركات المضاربة الإسلامية من خلال الرد على أسئلة الدراسة التالية:

١. كيفية قياس وتحديد كل من الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وتحديد توزيع الأرباح والخسائر والكشف عنها في شركات التداول؟
٢. ما هي المكونات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في الشركات التجارية؟
٣. ما هي قواعد و دور الافصاح المحاسبي لجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة لصناع القرار في الشركات التجارية؟

وخلصت الدراسة إلى:

١. ضرورة العمل على وضع القوانين المتعلقة بالكشف عن العناصر التي تزيد من مستوى الشفافية وذلك لإجبار الشركات المضاربة على الإفصاح عن السياسات المحاسبية و الإجراءات.
٢. عقد ورش العمل والمؤتمرات لرفع مستوى الوعي حول أهمية ودور شركات المضاربة في تطوير أسواق رأس المال وأهمية الإفصاح المحاسبي في رفع مستوى المحاسبة لاتخاذ القرار الاستثماري.

(ح) دراسة Rodrigo Fernandes Malaquias , Sirlei Lemes (2013)

" Disclosure of financial instruments according to International Accounting Standards: empirical evidence from Brazilian companies "

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تحليل مستوى الإفصاح عن البيانات المالية للأدوات المالية لاثنين من أسواق رأس المال المختلفة البرازيلية والأمريكية في ضوء متطلبات مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) حيث تم دراسة التقارير السنوية لعينة من ٢٤ شركات في السوق البرازيلي وأسواق رأس المال الأمريكية للسنوات من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦.

وخلصت الدراسة إلى:

١. كانت نتائج الدراسة الميدانية تظهر أن تقارير الشركات العاملة في السوق البرازيلية لديهم مستوى متوسط من الإفصاح أدنى إحصائيا لمستوى التقارير التي صدرت عن الشركات العاملة في السوق الأمريكية، والشركات التي لها تاريخ أطول في إصدار إيصالات الإيداع الأمريكية والشركات الكبيرة تظهر أعلى مستويات الإفصاح.
٢. أن آليات تقارب المعايير المحاسبية هي قضية ذات الصلة في كل من الشركات و المجالات الأكاديمية وهي بمثابة قاعدة للمراجعة و تكامل التشريعات البرازيلية في مجال الأدوات المالية.

(ط) دراسة Holzmann, Oscar J.; Ramnath, Sundaresh ( ) 2013

Responses to Proposed ASU No. 2012-200: Disclosure of ".Liquidity and Interest Rate Risks

هدفت الدراسة إلى استعراض المعايير المحاسبية بصفة عامه والتحديث الخاص بالأدوات المالية (ASU No. 2012-200) إفصاحات عن مخاطر السيولة

ومخاطر أسعار الفائدة، الصادرة عن هيئة المحاسبة المالية مجلس معايير المحاسبة المالية المحاسبة في يونيو ٢٠١٢، والتعليقات والاقتراحات ذات الصلة.

وخلصت الدراسة إلى:

١. إن الإفصاحات حول مخاطر أسعار الفائدة ، و مخاطر السيولة المقترحة توضح الإبلاغ عن المخاطر و الشكوك
٢. التقارب والاعتماد على المعيار IFRS 7 الصادر معايير التقارير المالية الدولية (الأدوات المالية: الإفصاحات) يؤدي إلى توفير معلومات عن مخاطر الأدوات المالية.

ثانياً : تقييم الباحث للدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والانجليزية يتضح للباحث أتفاق معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي على الآتي :

١. التعرف على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية.
٢. ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المحاسبيين الدوليين عند إعداد القوائم المالية لأن ذلك يوفر معلومات تكفى لتلبية احتياجات المستفيدين من القوائم المالية.
٣. تطبيق عقوبات من قبل هيئة سوق المال على الشركات التي لا تلتزم بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي.
٤. عدم وجود نموذج للإفصاح عن المخاطر بالمصارف الإسلامية، مما يتطلب الأمر دراسة وقياس المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها المصارف الإسلامية وإيجاد نموذج لقياس المخاطر في المصارف الإسلامية.

٥. لا توجد دراسة متكاملة واحدة تقوم استخدام الهندسة المالية في حل مشكلات تحقيق الجودة في الإفصاح عن الصكوك المالية ، وإنما هي محاولات بحثية فردية محدودة العدد والمحتوى.

٦. وتسعى دراسة الباحث إلى بيان أثر الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية.

الفصل الثاني

أثر استخدام الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية

وسوف يقوم الباحث بعرض دور الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية من خلال عرض مشكلات الإفصاح المحاسبي ومقترحات العلاج مع بيان مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح عن الصكوك المالية ودورها في الإفصاح عن مخاطر الصكوك.

سيقوم الباحث باستعراض مشكلات تحقيق الجودة في الإفصاح عن الصكوك المالية وصولا إلى وضع مدخل مقترح للإفصاح عن الصكوك المالية ومخاطرها.

المبحث الأول

مشاكل تطبيق الجودة في الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية

يتم الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق ويرافقه القدرة والرغبة لدى العامة في نشر مثل هذه المعلومات وهناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل ومنها :

(أ) تكاليف تطبيق الجودة في الإفصاح

يعد المعوق الرئيسي في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي هو زيادة التكاليف المرتبطة بتحقيق الإفصاح الجيد والتي يمكن حصرها في التكاليف التالية :

١. تكاليف التجميع والتشغيل : وهي التكاليف التي يتحملها كلا من معدي و مستخدمي المعلومات المالية وغالبا ما تكون التكاليف كبيرة وتختلف من شركة وأخرى ومن مستخدم لآخر، وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم الشركة ومدى التوسع في الإفصاح.
٢. التكاليف الناتجة عن الدعاوى القضائية : وهي التكاليف التي تتحملها الشركة إذا ما تضمن إفصاحها تنبؤات عن الربح المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة أو أدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على تلك التنبؤات الخاطئة ومما لا شك فيه أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة الإفصاح في قوائمها المالية.
٣. التكاليف المترتبة على التأثير السلبي على الموقف التنافسي للمؤسسة : يعتقد الكثير من القائمين على إدارة المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية أن تحقيق الجودة في الإفصاح من خلال التوسع فيه قد يؤثر على الموقف التنافسي للوحدة الاقتصادية ويحملها تكاليف أضافية إذا قامت الشركة المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها خاصة إذا ما كانت تلك المعلومات تتعلق بالبحوث والتطوير أو بالخدمات والمنتجات الجيدة من خلال مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم بما يجعلهم في موقف تنافسي أفضل.
٤. التكاليف السياسية: تلعب الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التقليدية دورا هاما في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه الشركات أو في غير صالحها فالشركات التي تظهر قوائمها المالية أرباحاً خياليه غاليا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور،

وتتعرض للنقد من هذه الجهات وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه الشركات إلى إجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية وتسمى تلك الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية.

ويرى الباحث أن للحصول على المستوى الأمثل للإفصاح المحاسبي لابد من قيام المنشأة بالعمل على تخفيض تكاليف الإفصاح المحاسبي ومحاولة الموازنة بين جودة الإفصاح وتكلفته.

(ب) التوقيت المناسب في تقديم القوائم المالية.

التأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية قد يفقد المعلومات ملاءمتها، فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة، وهذا ما يعرف بالمصداقية، وبالمقابل إن تأخير تقديم القوائم المالية حتى تعرف كافة أوجه المعلومات قد تكون البيانات موثوقه ولكن ذا فائدة قليلة للمستخدمين في اتخاذهم قراراتهم الاستثمارية.

ويرى الباحث أن البيانات المفصح عنها لابد وأن تتصف بالملاءمة والمصداقية والموثوقية، لذلك يجب على الإدارة أن توازن بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق فيها.

(ج) عدم أتفاق حوافز المديرين مع مصالح الأطراف الخارجية طالبة الإفصاح.

يتوافر لدى المديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية مما يؤدى إلى عدم أتفاق حوافز المديرين مع مصالح الأطراف الخارجية طالبة الإفصاح حيث أن وجود هذه الحوافز لدى مديري الشركات ذات أثرين هما :

الأول : هو أن وجود هذه الحوافز تدفع المديرين إلى اختيار البديل الذي يترتب عليه الإفصاح عن رقم الربح بجودة عالية وذلك إذا كانت مكافأتهم وحوافزهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح.

الثاني : هو قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها، لذا فإن التعارض في مصلحة الإدارة يعد عامل مؤثر على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

ويرى الباحث أنه يجب أن ترتبط حوافز المديرين بالإفصاح عن هذه المعلومات بالجودة المطلوبة.

(د) عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص لتقرير ما يلائمه من معايير للإفصاح المحاسبي.

إن أحد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ضعف التزام الشركات بمعايير الإفصاح المحاسبي هو عدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص عند اختيار المعايير التي لها أولوية في الإصدار، ومما لا شك فيه أن القطاع الخاص له مشاركة كبيرة في دفع عجلة التنمية على جميع المستويات في أي بلد.

ويرى الباحث أن مشاركة القطاع الخاص وإعطاءه دور أكبر في تقرير ما يلائمه من معايير الإفصاح المحاسبي، سوف يؤدي بالضرورة إلى قيام هذا القطاع باحترام هذه المعايير والالتزام بها لإحساسه بالمسئولية تجاهها.

(ه) عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية يتم التي الإفصاح عنها.

إن إعداد القوائم المالية وفق مجموعة من المبادئ والمفاهيم التقليدية التي تشكل قيداً على الإفصاح المحاسبي الحالي كمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم

الأصول، مما يجعل المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل بالإضافة إلى عدم فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية يتم التي الإفصاح عنها.

ويرى الباحث أن الإفصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها مع ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

(و)عدم إلمام المنشأة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من معلومات.

إن عدم وجود وعي بالتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح بسبب قلة المصادر المالية لدى المنشأة يؤدى إلى ضعف جودة الإفصاح المحاسبي، حيث إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات سواء من حيث الشكل أو المضمون وذلك لوجود مستويات مختلفة في الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير وهذا ما يضع معدي التقارير أمام خيارين:

(١)إعداد التقرير الواحد وفق نماذج متعددة حسب احتياجات الفئات التي ستستخدم التقرير.

(٢) إصدار تقرير مالي واحد ولكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين.

ويرى الباحث : أن الخيارين السابقين من الصعب تطبيقهما لذلك يجب إصدار التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة التي ستستخدم هذا التقرير وليتم بعد ذلك جعل المستخدم المستهدف محوراً أساسياً في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب.

(ز) صعوبة تطبيق معايير المحاسبة المصرية والدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى :

أن العلاقة بين المصارف الإسلامية والأطراف الخارجية تختلف عن العلاقة بين المصارف التقليدية ونفس الأطراف فهي في المصارف الإسلامية تقوم علي أساس عقد المضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها من الصيغ، وكذلك اختلاف الاستخدامات التي تقوم بها المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية.

تختلف المعلومات المطلوب من المصارف الإسلامية الإفصاح عنها من حيث الكم والكيف والتوقيت عن المعلومات المطلوب إنتاجها في المصارف التقليدية.

ويرى الباحث أنه لتطبيق معايير المحاسبة المصرية الدولية المتعلقة بالإفصاح في المصارف الإسلامية لابد من توضيح المعايير التي تلائم التطبيق في المصارف الإسلامية والأخرى التي لا تلائم التطبيق في المصارف الإسلامية، والمعايير التي تتطلب وجود إضافة لبعض بنودها لتصلح للتطبيق في المصارف الإسلامية، من خلال استعراض متطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية و المعايير المصرية الآتية:

(١) المعايير المحاسبية الدولية والمصرية الخاصة بالإفصاح عن الأدوات المالية :

(أ) المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 32) الخاص " بالعرض والإفصاح عن الأدوات المالية " قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) Committee International Accounting Standards بإصدار المعيار IAS 32 ويتطلب ضرورة الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالقوائم المالية ونظرا لعدم استبعاد الأصول فأنه ليس من الضروري أجراء الإفصاح عن الأصول المحولة لكي يتم إجراء الإفصاحات المناسبة الخاصة بالبنود التي تتم خارج الميزانية والإفصاح عن الفوائد المستلمة والمسددة علي الأصول المحولة والالتزامات بقائمة الدخل، والإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة والسياسات المستخدمة لإدارة هذه المخاطر.

- يتناول المعيار رقم IAS 32 متطلبات الإفصاح والعرض المتعلقة بالأصول والالتزامات المالية وحقوق الملكية والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة في القوائم

المالية، ويقدم المعيار توصيفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية.

- تشمل الأدوات المالية التي تناولها المعيار الأدوات المالية الأساسية مثل الذمم والدائنين والأسهم بالإضافة إلى الأدوات المشتقة مثل الخيارات المالية، العقود المستقبلية والعقود المقدمة، مقايضات أسعار الفائدة ومقايضات العملات ، وينطبق تعريف الأدوات المالية على مشتقات الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أو غير مثبتة بالدفاتر (محققة أو غير محققة).

- يشمل المعيار القواعد المتعلقة بعرض تلك الأدوات المالية والإفصاح عنها، حيث يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها، و يعالج المعيار كيفية تبويب الأدوات المالية إلى مطلوبات وحقوق ملكية وكذلك تبويب ما يتعلق بها من فوائد، أرباح الأسهم، والخسائر والمكاسب وكذلك توضيح الأحوال التي يجب فيها عمل مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

-يحدد المعيار مدى استخدام المنشأة للأدوات المالية ومخاطر تلك الأدوات والأغراض التي تخدمها و الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بها وسياسات الإدارة في التحكم في تلك المخاطر.

- ويصنف المعيار المخاطر إلى:

- مخاطر السعر وتتضمن(مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر التدفقات النقدية).

- مخاطر الائتمان . - مخاطر السيولة. - مخاطر التدفق النقدي.

(ب) **المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٥) الخاص بالعرض والإفصاح عن الأدوات المالية** : قامت لجنة معايير المحاسبة المصرية بإصدار المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٥) الخاص بالعرض والإفصاح عن الأدوات المالية وأكد المعيار على ضرورة تقديم الإفصاحات التالية وتتمثل في :

-الإفصاح عن الأصول المالية المحولة والسياسات والطرق المحاسبية المتبعة بما في ذلك معايير الاعتراف وأسس القياس المطبقة.

-الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعوامل التي تؤثر علي مبلغ وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية وبالنسبة للتوريق حجم التدفق النقدي المستقبلي لجميع الأطراف.

-الإفصاح عن المعلومات الخاصة بتحليل حساسية أسعار الفائدة وهي تتمثل في بعض التغيرات التي قد تحدث في أسعار الفائدة وبما أن سندات الرهن العقاري هي الأكثر شيوعا للأدوات المشتقة فقد يتوقع أن يتغير سلوك المدنيين بسبب التغيرات في أسعار الفائدة، و أسعار الصرف لذا يجب توافر المعلومات الضرورية عن هذه التغيرات.

-الإفصاح عن الطرق والافتراضات الجوهرية المطبقة في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات والإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.

-الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر المرتبطة بأنشطة التوريق والسياسات المستخدمة لإدارة هذه المخاطر سواء أكانت مخاطر ائتمان أو مخاطر السعر مثل " العملة - سعر الفائدة - مخاطر السوق ، مخاطر السيولة "

-كما قام المعيار بتقديم بعض الإفصاحات الإضافية التالية :

(١) بالنسبة للتوريق:

- طبيعة ومقدار الصفقات. - ما إذا كان قد تم الاعتراف بالأصول المالية.

- وصف الضمان الإضافي والمعلومات الكمية للافتراضات الأساسية المستخدمة في حساب القيمة العادلة

(٢) إفصاحات المقرض : يقصد به البادئ بالتوريق (المحول):

-القيمة العادلة للضمان الإضافي المقبول وأنه متاح للبيع أو الرهن في حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته

- القيمة العادلة للضمان الإضافي الذي تم بيعه أو رهنه.

ويرى الباحث أن كلاً من المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 32) والمعيار المحاسبي المصري رقم (٢٥) غير ملاءمان للتطبيق في المصارف الإسلامية ويتطلبا إضافة لبعض البنود التي من المفترض تداولها في المصارف الإسلامية مثل المشاركة والمضاربة وبيع السلع وبيع الاستصناع وكذلك يشتملا علي بعض العناصر التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المشتقات باختلاف أنواعها والاقتراض، لذا فيجب أن يتم الإفصاح عن كل المعلومات الهامة الآتية :

(١) الإفصاح عن معلومات عن المصرف الإسلامي مصدر الصك.

- تشمل هذه المعلومات اسم المصرف وجنسيته وتاريخ تأسيسه والشكل القانوني، وموقع المركز الرئيسي وعدد الفروع داخل البلد وخارجه، وطبيعة الأنشطة المصرح له ممارستها، ومعلومات أخرى تتعلق بأسماء الشركات والمؤسسات التي ترتبط مع المصرف.

- الإفصاح عن الجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة علي نشاط المصرف والجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة علي الشركة القابضة إن وجدت.

- الإفصاح عن الدور الاجتماعي للمصرف الإسلامي.

(٢) الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي :
يجب الإفصاح عن العملة التي يستخدمها المصرف لقياس أعماله المحاسبية في حالة عدم وضوح ذلك في محتويات القوائم كما يجب الإفصاح عن طريقة تحريك أرصدة العملات الأجنبية أم العملة المستخدمة للقياس المحاسبي، مع توضيح العمليات التي تتم بعملة أجنبية.

(٣) الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة:
ويقصد بالسياسات المحاسبية المبادئ والقواعد والأسس والطرق التي تعتمدها إدارة المصرف في الإعداد ونشر القوائم المالية، حيث يجب على المصرف إن يقوم بشرح واضح وموجز عن السياسات المحاسبية الهامة التي يتبعها في إعداده للقوائم و من هذه السياسات:

- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في تقدير بنود الأصول والخصوم والتي تختلف عن السياسات المحاسبية في المصارف التقليدية.
- السياسات المستخدمة لاحتساب الإيرادات والمصروفات.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية في توزيع الأرباح والخسائر.
- السياسات المستخدمة في تحديد المخصصات (مخصص الديون المشكوك تحصيلها، مخصص الديون المعدومة).
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة لكل من صندوق الزكاة والقرض الحسن .
- السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركات التابعة.

ويتطلب الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة أن يتم إفصاحها في فقرة مستقلة عن الإيضاحات الأخرى المتعلقة بالقوائم المالية.

(٢) معيار التقارير المالية الدولي رقم٧ (IFRS7) : الأدوات المالية : الإفصاحات

نتيجة لتعاظم دور الأوراق المالية وتداولها في سوق الأوراق المالية وما لها من أثر واضح وكذلك ما صاحب تعاظم هذا الدور وارتباطه بالمخاطر الملازمة لها، فكان لا بد من إصدار معيار محاسبي يحظى بالقبول العام العالمي لتوضيح الإلية التي تنظم عمليات الأدوات المالية وهذا المعيار هو معيار التقرير المالي الدولي (٧) IFRS7 حول الإفصاح في الأدوات المالية، ويركز هذا المعيار على بيان عنصر الأهمية (الجوهر يغلب الشكل) لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

يهدف المعيار إلى قيام المنشآت بتوفير الإفصاحات في قوائمها المالية، وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم :

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها.
- طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها.
- يكمل هذا المعيار كلاً من المعيارين ٣٢ و٣٩.

ويهدف هذا المعيار إلى تحسين فهم مستخدمي القوائم المالية لأهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدائها وتدفقاتها النقدية ويحتوي هذا المعيار على متطلبات عرض الأدوات المالية، ويحدد المعلومات الخاصة بها التي يجب الإفصاح عنها وتطبيق متطلبات الإفصاح على تصنيف الأدوات المالية ما بين أصول مالية والتزامات مالية وأدوات وحقوق ملكية، وكذلك على تصنيف ما يرتبط بها من فوائد وتوزيعات أرباح و خسائر.

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على الأدوات المالية: والأداة المالية هي إنشاء أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى بواسطة عقد، ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق ملكية والأصول المالية والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية أو أداة.

ويرى الباحث عدم ملاءمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ٧ (IFRS7): الأدوات المالية : الإفصاحات: في المصارف الإسلامية بدون أجراء بعض التعديلات عليها وذلك من خلال دور الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، فلابد من الإفصاح عن البنود الآتية:

- الإفصاح عن استحقاقات الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن التغيرات في المركز المالي.
- الإفصاح عن القيمة السوقية للاستثمارات، و خاصة الاستثمارات في الأوراق المالية وقيمة صافي العملات الأجنبية المعروضة.
- الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي والتي قد لها تأثير هاما على المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله.
- الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وحسب نوع هذه العملات.
- الإفصاح عن طبيعة ومبالغ الالتزامات الغير مثبتة في قائمة المركز المالية والمحتملة الحدث، بما في ذلك التزامات المصرف الناتجة عن إصدار خطابات الضمان والكفالات والاعتمادات المستندية.
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن طبيعة ومبالغ الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة في تاريخ قائمة المركز المالي التي لا يكون للمصرف حرية التصرف في إلغائها بدون تكلفه عالية.

- الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا للالتزامات.
- الإفصاح عن طبيعة وتأثير التغيرات المحاسبية التالية:
- التغير في سياسة محاسبية ما وتشمل وصف التغير ومبرراته وأثره على صافي الداخل للفترة المالية الحالية والفترات السابقة المعروضة لأغراض المقارنة.
- التغير في تقدير محاسبي غير معتاد وكذلك يشمل الأثر الذي أحدثه هذا التغير وطبيعته.
- تصحيح الأخطاء في المالية للفترات المالية السابقة ويشمل عرض طبيعة الأخطاء والفترة التي حدث فيها هذه الخطأ وأثر تصحيح هذا الخطأ على صافي الداخل.

(ح) عدم وجود نموذج للإفصاح عن مخاطر الصكوك المالية في المصارف الإسلامية:

نظرا لتعرض الصكوك المالية لجملة من المخاطر مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل، وعلى الرغم من أتفاق إصدارات البنك المركزي المصري مع المعايير الدولية الخاصة بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر، إلا أنه لم يتم توضيح كيفية تطبيق تلك المتطلبات، ولم يضع آليات أو ضوابط الإلتزام بتلك المتطلبات، مما يتضح معه عدم وجود نموذج للإفصاح عن مخاطر الصكوك المالية في المصارف المصدرة للصكوك.

وسيقوم الباحث بتقديم مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح عن المخاطر.

(ط) مشكلة الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي للصكوك:

وهى تتعلق بكيفية الاعتراف بالصكوك المالية باعتبارها أداة استثمارية وكيفية قياسها محاسبياً، وإثباتها بالدفاتر، و الأسس المحاسبية لقياس واثبات الصكوك و القيمة التي تقاس بها و كيفية الإفصاح عن الصكوك المالية.

ويحكم عمليات الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لإصدار وتداول الصكوك المالية مجموعة من الأسس المحاسبية من أهمها ما يلي :

١- أساس الفترة المالية، حيث تقسم حياة المشروع أو العملية الاستثمارية التي أصدرت من أجلها الصكوك إلى فترات مالية قصيرة ، مثلاً سنوية ، حيث يتم في نهاية كل فترة إعداد القوائم المالية والتقارير المختلفة.
٢- أساس استقلال الذمة المالية للشركة المصدرة (المنشئة) للصكوك عن الذمة المالية للمشاركين في الصكوك، ويتم التعامل مع هذه الشركة على أن لها شخصية معنوية مستقلة، وتتم المحاسبة على عمليات الصكوك على هذا الأساس، ولاسيما عند التعامل مع الجهات الحكومية ومع الغير، وتأسيساً على ذلك يكون لها تنظيمها المحاسبي وقوائمها المالية، ويكون لها مراقب حسابات خارجي، وكذلك هيئة رقابة شرعية.
٣- أساس استمرارية المشاركة حتى انتهاء المشروع أو العملية التي أصدرت الصكوك من أجلها سواء كانت مرابحة أو استصناع أو سلم أو إجارة وغيرها.
٤- أساس تحميل الشركة المصدرة للصكوك بالمصروفات التي أنفقت على إصدار الصكوك مثل مصروفات الاكتتاب والترويج والتسويق ومصروفات البنوك ذات العلاقة بإصدار الصكوك وما في حكم ذلك.
٥- أساس الاحتياط للمخاطر المستقبلية، وذلك بتكوين المخصصات اللازمة عند توزيع العوائد الدورية (السنوية) ما دام المشروع أو العملية موضوع الصكوك المصدرة لم تنتهي بعد، للمحافظة على رأس المال.

٦- أساس المقابلة بين مصروفات العمليات وإيراداتها عند إعداد قائمة الدخل للمشروع أو العملية الممولة من الصكوك، وذلك بهدف قياس العوائد التشغيلية التي سوف توزع بين حملة الصكوك (المشاركين) وبين الشركة المصدرة للصكوك والمديرة (رب العمل).

٧- أساس التقويم وفقاً للقيمة السوقية، وذلك لموجودات المشروع أو العملية موضوع الصكوك عند إعداد القوائم المالية، وهي قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل – ويستعان بأهل الخبرة والاختصاص في ذلك، والتي تعتبر أساساً سليماً لتقويم قيمة الصك عند التداول أو إعادة الشراء وبيان الأرباح أو الخسائر الرأسمالية.

٨- يتم تقويم الصك لأغراض التداول على أساس سعر السوق في سوق الأوراق المالية، أو التراضي عليه بين الأطراف (البائع والمشتري) وقد يكون المشتري الشركة الصادرة للصكوك.

وسيقوم الباحث بتقديم مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح عن الصكوك المالية.

المبحث الثاني

مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح عن الصكوك ومخاطرها

تهدف دراسة الباحث إلى بيان أثر الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية، عن طريق تطبيق معايير الإفصاح المصرية والدولية في الإفصاح عن الصكوك المالية من خلال العمل على جعلها ملائمة لواقع التطبيق العملي في المؤسسات المالية التي تقوم بإصدار الصكوك المالية في البيئة المصرية.

وسيقوم الباحث بتقديم مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية من خلال النقاط التالية :

أولاً: متطلبات المدخل المقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح المحاسبي عن الأنواع المختلفة للصكوك المالية في القوائم المالية .

ثانياً: متطلبات المدخل المقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح عن مخاطر الصكوك.

أولاً: متطلبات المدخل المقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح المحاسبي عن الأنواع المختلفة للصكوك المالية في القوائم المالية.

(أ) الإفصاح عن رأس مال الصكوك.
(ب) الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة.
(ج)الإفصاح عن بنود المصروفات ومعالجتها.
(د) الإفصاح عن الأنواع المختلفة من المخصصات، ومنها الإفصاح عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وأسس تقيمها وحسابها.
(ه) الإفصاح عن الديون المعدومة والديون المعدومة المحصلة وأسبابها.
(و) الإفصاح عن الاحتياطيات.
(ز) الإفصاح عن الضمانات.
(ح)الإفصاح عن هامش الربح، وأسس تحديد نسبة الهامش.
(ط)الإفصاح عن الأرباح المتوقعة وطريقة توزيعها.
(ي)الإفصاح عن قيمة زكاة الصكوك وطريقة حسابها.
(ك)الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية للصكوك.
(ل)الإفصاح عن معالجة الخسائر وقيمتها.
(م) الإفصاح عن الأرباح والخسائر المتولدة من تعجيل العميل بالسداد أو إعسار العملية وأسباب ذلك والخسائر المتولدة عن ذلك.
(ن)الإفصاح عن الإيرادات.
(س)الإفصاح عن أثر تغير أسعار صرف العملات على قيمة الصكوك.

(ع)الإفصاح عن تقارير الجهات الرقابية المختلفة، وخاصة تقرير الرقابة الشرعية لمدي الالتزام بالقواعد الشرعية وكذلك تقرير مراجع الحسابات.

(ف) الإفصاح عن تقرير مراقب الحسابات عن مدي الالتزام بالقواعد والأسس المحاسبية للصك.

(ص) الإفصاح عن طريقة التخارج بين صاحب الصك والمصرف وشروط ذلك وكيفية معالجة نصيبه من الاحتياطيات والمخصصات والأرباح المحتجزة غير الموزعة.

ثانياً مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في الإفصاح عن مخاطر الصكوك المالية

أ- الإفصاح عن أسماء مؤسسات التصنيف الائتماني الخاصة بتحديد أوزان المخاطر.

ب- الإفصاح عن أجمالي ومتوسط المخاطر المختلفة التي يمكن أن تتعرض لها الصكوك.

ت- الإفصاح عن السياسات التي تعالج المخاطر المختلفة للصكوك.

ث- الإفصاح عن الضمانات المستخدمة والوسائل المستخدمة لتخفيف المخاطر المختلفة للصكوك.

ج- الإفصاح عن السياسات وإجراءات تقييم الضمانات والتأكد من قابليتها للتنفيذ.

ح- الإفصاح عن سياسات لتضمين وسائل قياس مخاطر التشغيل في إطار الإدارة، مثل إعداد الميزانيات التقديرية، وتحديد الأهداف، ومراجعة الأداء والالتزام به.

خ- الإفصاح عن السياسات المتعلقة بالإجراءات التالية:

١- المساعدة في متابعة الأحداث الخاسرة والمخاطر المحتملة.

٢- إعداد التقارير حول هذه الخسائر والمؤشرات والسيناريوهات بشكل دوري.

٣- مراجعة التقارير من قبَل كلّ من مدير المخاطر والمدير المختص كليهما.

٤- التأكد من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

أ- الإفصاح عن السياسات المتعلقة بإجراء تخفيف الخسائر من خلال التخطيط للطوارئ، وخطة استمرارية العمل، وتدريب الموظفين، وتعزيز الرقابة الداخلية، وإجراءات العمل والبني التحتية.

ب- الإفصاح عن قياسات القيمة المعرضة للمخاطر أو أي تحليلات أخرى للحساسية لمختلف فئات مخاطر.

ت- الإفصاح عن استخدام الضمانات، والأساليب الأخرى المطابقة للشريعة للتخفيف من المخاطر .

ث- وصف للأنواع الرئيسة للضمانات ووسائل تخفيف المخاطر الأخرى التي تحصل عليها المصارف المتعاملة بالصكوك، مثل هامش الجدية، والعربون، والنقد أو حسابات الاستثمار المشاركة في الأرباح، والموجودات المرهونة، والصكوك، والضمانات المقدمة من طرف ثالث.

الخلاصة

تناول الباحث في هذا الفصل إنعكاسات تطبيق الهندسة المالية على الصكوك المالية بهدف زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، حيث قدم مدخل مقترح لدور الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية وخاطرها.

وفي سبيل ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين كما يلي :

أولاً : تناول الباحث في المبحث الأول من خلال التعرف على الإطار النظري للإفصاح عن المعلومات ومشاكل عدم تحقيق الجودة في الإفصاح المحاسبي عن الصكوك.

ثانياً : تناول الباحث في المبحث الثاني المدخل المقترح لدور الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية، حيث تناول متطلبات الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية ومخاطرها.

النتائج

(أ) عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية للمؤسسات المالية المنوط بها إصدار الصكوك المالية، وذلك لتلبية احتياجات المستفيدين.

(ب) تعتبر الأدوات التقليدية للإفصاح غير كافية للإفصاح في المصارف المصدرة للصكوك المالية ويرجع ذلك إلي تعدد وتنوع الأطراف واحتياجاتها من المعلومات، وكذلك نوعية وطبيعة العلاقة بين المصرف والأطراف الخارجية، ولذلك فإن المصارف الإسلامية في حاجة إلي أدوات غير تقليدية للإفصاح.

(ج) وجود صعوبات في تطبيق معايير المحاسبة المصرية الدولية المتعلقة بالإفصاح في المصارف المصدرة للصكوك المالية.

التوصيات

ضرورة تدعيم مبادئ الإفصاح والشفافية في المعاملات داخل سوق المال المصري وتعديل الضوابط الحالية مع صياغة آليات جديدة للعقوبات لا تضر بمصالح صغار المستثمرين، وذلك عن طريق:

(أ) تحديد فترة إلزام الشركات بالإفصاح عن القوائم المالية وتشديد عقوبات التأخير في الإعلان عن المعلومات.

(ب) تبني معايير واضحة للإفصاح عن الصكوك المالية وإدارة مخاطرها بحيث تكون مرجعية للدولة في التعامل بالصكوك المالية.

(ج) يجب الالتزام بالقواعد والتعليمات المحاسبية للقياس والإفصاح الصادرة عن معاير المحاسبة المصرية والدولية وما تقترحه الهندسة المالية من سياسات محاسبية لجعل تلك المعاير مناسبة للإفصاح عن الصكوك المالية .

المراجع

أولاً : المراجع العربية

(أ) الكتب

١-د. أحمد محمد نور ، " **القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و معايير المحاسبة المصرية**"(الإسكندرية : الدار الجامعية ، ٢٠١٠).

٢- د. ناصر نور الدين عبد اللطيف، " **القياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول والالتزامات**" (القاهرة : دار التعليم الجامعي، ٢٠١٤).

٣-د . طارق عبد العال حماد ، " **الدليل العملي لتطبيق معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية** " ، الجزء الثالث ، المعايير من ٢٢ : ٣٢ ، (جامعة عين شمس – كلية التجارة) ، ٢٠٠٧.

(ب) المجلات العلمية

١-د. أبو الحمد مصطفى صالح " **العلاقة بين خصائص المعلومات ومستوى الإفصاح في التقارير المالية . دراسة إختبارية** " المجلة العلمية كلية التجارة جامعة أسيوط ، العدد السادس والخمسون، يونيو ٢٠١٤.

٢-د. حسين حسين شحاتة ، " **أصول محاسبة الشركات في الفكر الإسلامي** " ، من مطبوعات كلية التجارة – جامعة الأزهر ، ٢٠٠٧ م ، تطلب من المؤلف.

٣-د. سعد عبد الحميد مطاوع ، " **الصكوك المالية: متطلبات التطبيق في أسواق المال في جمهورية مصر العربية .دراسة تطبيقية** " المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد السادس والثلاثون العدد الثاني ٢٠١٢.

٤- د رابح بوقره " **أثر المعايير المحاسبية الدولية (IFRS / IAS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات المالية الاقتصادية** " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة أم البواقي الجزائر العدد ١ يونيو ٢٠١٤.

٥-د / محمد البلتاجي، " **الإشكالات المحاسبية المتعلقة بإصدار الصكوك**" بحث مقدم لندوة الجمعية التونسية للاقتصاد الإسلامي بعنوان " الصكوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمقتضيات القانونية والمحاسبية "عن الفترة من ٢٨ / ٢٩ مارس ٢٠١٥ م.

٦-د. هشام حسني عواد المليجي ، د. عماد سعد محمد الصايغ **" مدى كفاية الإفصاح المحاسبي عن مخاطر السيولة بالبنوك التجارية وفقاً لمقررات بازل ٣** " المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، المجلد الثالث ، أكتوبر ٢٠١٢ .

(ج) رسائل الدكتوراة

١- د. جورج توما بيداويد،" **الإفصاح المحاسبي وأثرة وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في استراليا**" رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد التاسع ٢٠١٢.

٢-د. عبد الله محمد ناجي محمد " **مدخل لقياس اثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في المؤسسات المالية اليمنية** " رسالة دكتوراه كلية التجارة جامعة قناة السويس ٢٠١٣.

٢-د . عبد اللطيف بن عبد الحليم العبد اللطيف ، " **صكوك الاستثمار ..دراسة فقهية تأصيلية** " ، رسالة دكتوراه : كلية الشريعة بالرياض ، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ٢٠١٣.

٣- د. مجدي احمد الجعبرى " **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية** " رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد التاسع ٢٠١٢.

٤-د. محمد رأفت عبد الرحمن شاش " **أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية** " رسالة دكتوراه كلية التجارة جامعة قناة السويس ٢٠١٢ .

٥-د.مصطفي ابراهيم محمد مصطفي، **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية**، رسالة دكتوراه، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، قسم الاقتصاد الإسلامي، ٢٠١٢.

(هـ) المؤتمرات العلمية

١-د بن علي بلعزوز ، " **الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة ومبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية كمدخل لإرساء الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية**" ، دراسة علمية مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر بالتعاون مع معهد التدريب والبحوث بالبنك الإسلامي للتنمية ، يومي ٨ – ٩ ديسمبر ٢٠١٣ .

٢-د . جلال محمد عبد الغنى عبد ربه ، " **الاتجاهات الحديثة للمعايير المحاسبية الإسلامية للخدمات المصرفية وتفعيلها لتتوائم مع الواقع الاقتصادي الحالي** " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني بعنوان الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق المحور الرابع المعايير المحاسبية الإسلامية للخدمات المصرفية وذلك يومي ١٥-١٦ / ٢٠١٣/٥ م ، جامعة عجلوان الوطنية كلية إدارة الأعمال قسم المصارف الإسلامية – الأردن.

٣- د.حامد ميرة، "الصكوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات القانونية والمحاسبية"، ندوة الصكوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات القانونية والمحاسبية"، تونس، الفترة من ٢٨-٢٩ مارس٢٠١٥.

٤- د. شرياق رفيق ، " **الصكوك المالية – كمقترح تمويلي -لتوسيع المشاركة الشعبية في عملية التنمية الاقتصادية -التجربتين الماليزية والسودانية أنموذجا-"** ، بحث مقدم إلى مؤتمر الصكوك المالية وأدوات التمويل الإسلامي الذي ينظمه قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالتعاون مع ولاية باهانج الماليزية خلال الفترة ١٢ - ١٣ نوفمبر ٢٠١٣ جامعة اليرموك إربد – الأردن.

٥- د. محمد علي القري،" **أحكام ضمان الصكوك وعوائدها**"، بحث مقدم لندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز بجده، عن الفترة من ٢٤-٢٥ مايو ٢٠١٠ .

٦-د. محمد البلتاجي " **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية التحوط و إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية ٥-٦ إبريل ٢٠١٢.

(و) نشرات وبيانات أخرى

١- وزارة الاستثمار ، معايير المحاسبة المصرية ، ٢٠٠٦، مرجع سابق .

iefpedia.com/arab/wp-content/uploads.../pdf/معايير-المحاسبة-المصرية

٢- " **قواعد أعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من أدارة البنك المركزي المصري** " بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، ص٤٤ .

٣- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي القرار رقم ١٧٧ (٣/ ١٩) بشأن" **دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال البنوك الإسلامية**"، إبريل ٢٠٠٩.

٤-قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي رقم ١٧٨(٤/١٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن" الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها"، الدورة التاسعة عشرة في إمارة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١ إلى ٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الموافق ٣٠ ٢٦ نيسان (إبريل) ٢٠٠٩م.

ثانياً : المراجع الأجنبية

(A)- Periodicals :

1- Ayoub, Sherif El-Sayed , " **Market risk management in Islamic finance : an economic analysis of the rationale, permissibility and usage of derivative hedging instruments** " , The University of Edinburgh The University of Edinburgh 2013, p25, 3-Jul-2013

2- Sabri Mohammad , " **Liquidity Risk Management in Islamic Banks: A Survey** " , PhD Scholar, Durham Doctoral Training Centre, Durham University Business School, Durham University, UK; Afro Eurasian Studies, Vol. 1, Issues 2, 2013.

3-Syed Faiq Najeeb, "**Managing Business and Financial Risk of Sukuk : An Islamic Risk Management Perspective** " , Journal of Islamic Business and Management Vol. 3 No. 2 , 2013.

4-Sadek Hamed Mostafa Hasanen1, Dalia Mohamed Ali Mohamed Abo Talib , " **A Proposed Model to Address Convergence Determinants IFRS&FASB: Measurement &Disclosure of Revenue Recognition – The Case of Egypt** " International Journal of Academic Research, Vol. 6. No. 3, p 269: 285. May, 2014.

5- Mah'd Al-jabali1 & Haider Mohammad Ali Bni Ata, "**Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists : Financial Speculation in Companies** " , International Journal of Economics and Finance; Vol. 6, No. 3; 2014, Published by Canadian Center of Science and Education .

6- Rodrigo Fernandes Malaquias , Sirlei Lemes , : **" Disclosure of financial instruments according to International Accounting Standards: empirical evidence from Brazilian companies** " , Source: Brazilian Business Review (English Edition). Jul-Sep2013, Vol. 10 Issue 3,

7- Rosnadzirah Ismail and Others , " **Risk Management Disclosure In Malaysian Islamic Financial Institutions: Pre- And Post-Financial Crisis** " , The Journal of Applied Business Research – March/April 2013 Volume 29, Number 2 , pp 419. University of Technology , MARA, Malaysia .

b)- Others

1-Standing Committee for Economic and Commercial Cooperation of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC) , " **Risk Management in Islamic Financial Instruments** " , COMCEC Coordination Office September 2014 , p 13 .